

عدد 108

المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تقرير شهر سبتمبر 2022

832

تحركا احتجاجيا

15

حالة انتحار ومحاولة انتحار

1796

مهاجرة(ة)

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

CCFD
TERRE
SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000

الهاتف: (+216) 71 325 129 الفاكس: (+216) 71 325 128

www.ftdes.net contact@ftdes.net



تقرير شهر سبتمبر 2022

حول الامتجاجات الاجتماعية

المقدمة

تميز شهر سبتمبر 2022، بتسجيله لسلسلة من الاحداث ذات الدلالات التي تماهت في تقدمها مع المسارات السياسية التي عاشت على وقعها البلاد. اين تفاقمت حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأعطت شعور عام بعدم الراحة والرضا لدى عموم التونسيين. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار خصوصية الظرف الحالي والطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع الازمة التي هي في نفس الوقت سياسية واقتصادية واجتماعية، فيمكن القول ان الاحتجاجات المسجلة وحالات العنف والانتحار التي تم رصدها على امتداد الشهر، تعكس عدم الرضاء العام لدى المواطنين في علاقة بالوضع العام. وهي تعبيرات تأتي قبل شهرين فقط من الانتخابات التشريعية لتذكرنا بحجم الهوة بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي .

ويؤشر تنوع الفاعلين الاجتماعيين الذين خاضوا تحركات احتجاجية خلال شهر سبتمبر، الى ارتفاع عام في نسق المطالبة المرتبطة بتراجع مستوى الخدمات العمومية وخاصة منها ما يرتبط بقطاع النقل العمومي والصحة والتعليم .

واعتمدت التحركات الاحتجاجية التي شهدها شهر سبتمبر ما يشبه " السياسية الاحتجاجية "، تنبني على رد الفعل والانفعالية وتتجه جميعها بمطالبها الى رئاسة الحكومة. وعلى غرار الأشهر السابقة، تبقى التحركات الاحتجاجية واحداث العنف وحالات الانتحار ومحاولات الانتحار رغم أهمية حجمها ونسقتها المرتفع لا تخضع لمحارر التنبؤ او التوقعات الاستباقية .

ويأتي التراجع في نسق التحركات غير المنظمة العشوائية خلال شهر اوت الماضية، بعد تطور واضح لها سجله شهر افريل 2022، وكان بمثابة المنطلق والشاهد على ديناميكية ناشئة لفاعلين اجتماعيين جدد .

في المقابل حافظ العنف في احداثه وتمظهراته واشكاله على نفس نسق الأشهر السابقة، مع توجه نحو التطرف والوحشية ليكون أكثر حدة في الكثير من المناسبات .

اما بالنسبة لحالات الانتحار ومحاولات الانتحار التي تم رصدها عبر شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام بمختلف أنواعها المكتوبة والمرئية والمسموعة، فقد كان عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي احد ابرز أسبابها .

وسيتناول المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خلال هذا التقرير وصف وتحليل الاحتجاجات والعنف وحالات الانتحار التي وقعت خلال شهر سبتمبر 2022. وستراعي القراءة الوصفية والتحليلية لهذه الأحداث الديناميكات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الناشئة لمختلف التمثلات المذكورة اعلاه .

الديناميكيات الناشئة

1. الديناميكية السياسية

الحرب الروسية الاكرانية مازالت تلقي بظلالها على الوضع السياسي العالمي، والتي تاتي بعد فترة طويلة واجهت خلالها الدول تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة لازمة الصحة لفيروس كوفيد 19 وكان ذلك بالتوازي مع اجراء انتخابات في عدد من دول الشمال والجنوب على حد سواء .

وهذه التغيرات السياسية كان لها مجتمعة الأثار الواضحة والعميقة الاقتصادية والاجتماعية، اين سجل العالم ارتفاع في عدد المشردين والمهجريين والمفقرين، في الوقت الذي كان من المنتظر ان نعود الى حياتنا الطبيعية بعد التحسن المسجل فيما يتعلق بالوضع الصحي. للترك الحرب الروسية الاكرانية صدمة اثار سلبية لدى الجميع لا يمكن التنبؤ بها من حيث الحجم او المدة. وتتوقع السياسات النقدية العالمية ان يكون لها تداعيات اكثر حدة على بعض الدول التي منها تونس .

وتتواصل حالة الضبابية وعدم الوضوح التي رافقت مسار 25 جويلية 2021 في البلاد، ويسجل حالة عطالة إدارية فضلا عن وجود غموض في أسلوب الحكم المعتمد. وتحافظ السلطة على خطابات كشف الخيانات الحاصلة منذ عام 2019، وتستمر غالبية التصريحات الرسمية في التحذير من المؤامرات والولاءات للجهات الأجنبية. اما من حيث الممارسة فكان 15 سبتمبر موعد تقديم الرئيس قيس سعيد للقانون الانتخابي الجديد الذي اقصى استنادا له مشاركة الأحزاب لينتقل التونسيون الى شكل جديد للانتخابات، وينتقل من انتخابات على القوائم الى انتخابات على الافراد يتم خلاله اختيار نواب الشعب بطريقة مباشرة يوم 17 ديسمبر موعد الانتخابات التشريعية المقررة من قبل رئيس الجمهورية لتكون بداية تجسيم نموذج الحكم الذي دعا اليه الرئيس الحكم القاعدي " من الأسفل الى الأعلى ."

وبالتوازي مع المسار السياسي المتغير المستقر، تقف تونس ، المثقلة بالديون والتي تواجه ازمة اقتصادية واجتماعية خانقة، امام تحديات المرور في تنفيذ شروط الحصول على قرض

صندوق النقد الدولي والتي تتعلق بتنفيذ جملة من الإصلاحات ستزيد في تفكير التونسيين ونذكر منها تحدي رفع الدعم عن المنتجات الغذائية الأساسية والمحروقات وتجميد الزيادات في الأجور والتفويت في المؤسسات العمومية، وهي خطوات عارضها الاتحاد العام التونسي للشغل واعتبر انها لن تكون حل اللازمة الاقتصادية بل تزيد في حدتها .

ووسط كل هذا وحتى مع عمق الأزمة الاقتصادية وتداعيات الاجتماعية وما يعيشه التونسيون من نقص وفقدان حاد للعديد من المواد الغذائية، يواصل الرئيس تبني خطاب الإنكار وعدم الاعتراف وتنزيل ما يقع من تحركات واحتجاجات وشعور عام بعدم الرضا ضمن المؤامرة ومحاولات تعطيل عمل أجهزة الدولة الامر الذي قد يزيد في تغذية اللازمة الاقتصادية والاجتماعية .

2. الديناميكية الاقتصادية الاجتماعية

سجل شهر سبتمبر 2022، معدل ارتفاع في الأسعار حدد بـ 1.1% بينما كانت النسبة في حدود الـ 0.4% خلال شهر اوت. بلغ فيها معدل ارفع أسعار المواد الغذائية الـ 2.2% خلال سبتمبر (دواجن بنسبة 27.4%، وبيض بنسبة 25%، وزيت صالحة للأكل بنسبة 21.8%، وفاكهة بنسبة 18.2% على مدار عام واحد). وهي نسب يكون الشعور بها اعمق لدى الفئات الأكثر فقرا وهشاشة .

وامام تزامن شهر سبتمبر مع العودة المدرسية، فقد كان اثر الزيادات في الأسعار مضاعفا لدى الاسر التونسية اين شهدت أسعار الكتب والكراس المدرسي ولوازم العودة المدرسية بدورها ارتفاعا واضحا حدد بنسبة 4.4%، الامر الذي خلف صعوبات لدى عدد من التلاميذ والطلبة في الالتحاق بمقاعد الدراسة، ودفع دفعا اخرين الى الانقطاع والتسرب في ضرب لادد اهم الحقوق الأساسية وهو التعليم وفي ظل ما يمكن ان يكون له من مخاطر انحراف .

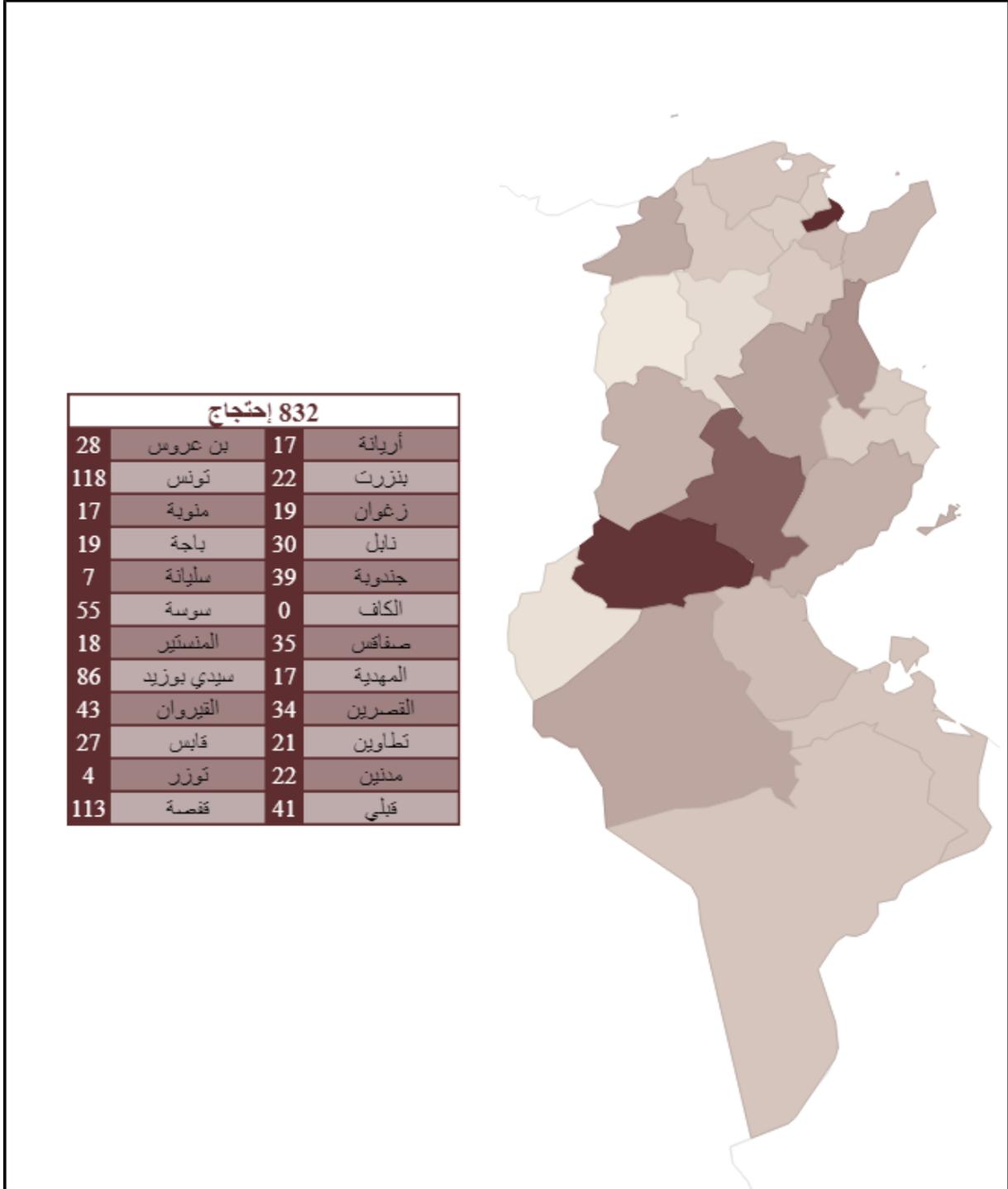
في نفس الوقت تواصلت خلال شهر سبتمبر أزمة فقدان المواد الغذائية الاساسية على غرار السكر والقهوة والأرز والزبدة والحليب... وتدهورت اكثر المقدرة الشرائية للتونسيين وهو ما ضاعف وعمم شعور بالسخط والإحباط لتأتي الاحتجاجات والتحركات كردة فعل وتعبيرات اجتماعية رافضة للوضع الراهن .

الحركات الاجتماعية

وشهد شهر سبتمبر وفقا لرصد فريق عمل المرصد الاجتماعية التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 832 احتجاجا، مسجلا بذلك تراجعا مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية 2021 اين تم تسجيل 1006 تحركا اجتماعيا .

وفي تقسيم حسب الأقاليم سجل الشمال الشرقي 251 احتجاجا وكانت المنطقة التي عرفت اعلا نسق للاحتجاجات خلال سبتمبر 2022، تليها منطقة الوسط الغربي التي سجلت 163

احتجاجًا، ثم الجنوب الغربي بعدد 158 احتجاجًا. وسجل الوسط الشرقي 125 احتجاجًا والجنوب الشرقي 70. وكان الشمال الغربي المنطقة الأقل تحركًا أين عرفت 65 احتجاجًا، رغم انها المنطقة الأكثر فقرًا وتهميشًا والتي تعرف تفاوتات جهوية كبيرة .

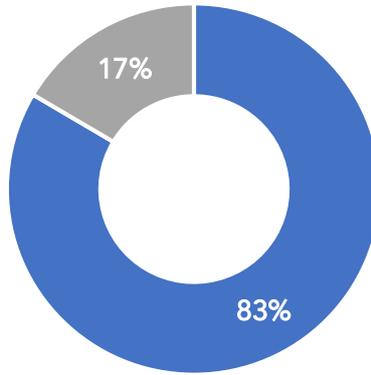


غالبية الاحتجاجات المقدرة ب 90.6% كانت مختلطة و 9.1% فقط كانت رجالية بالاساس .



وتنقسم الاحتجاجات المسجلة خلال شهر سبتمبر إلى نوعين حركات احتجاجية عشوائية وأخرى غير عشوائية المحدد فيها التنسيق المسبق من عدمه بين الفاعلين الاجتماعيين. وطبقا لعملية الرصد شهد الشهر 695 تحركا عشوائيا (83.5%) و137 تحركا غير عشوائيا (16.5%). وبالمقارنة مع شهر سبتمبر من السنة الفارطة نجد ان نسبة التحركات العشوائية قد ارتفعت رغم ان حجمها كان اقل .

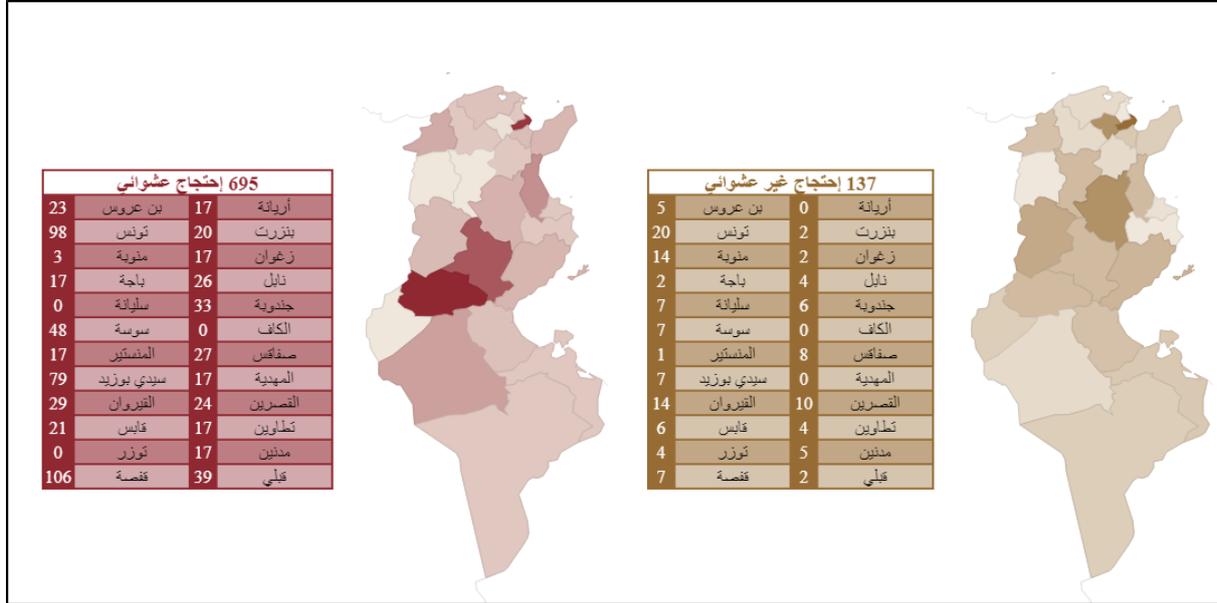
■ غير عشوائية ■ عشوائية



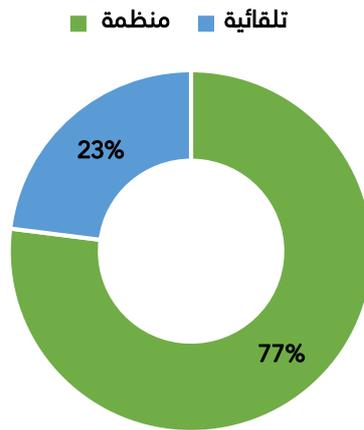
فيما يتعلق بالحركات العشوائية، تحتل ولاية قفصة الصدارة بـ 106 احتجاجات، تليها تونس العاصمة بـ 98 احتجاجًا ثم سيدي بوزيد بـ 79 احتجاجًا. وشهدت منوبة ثلاث احتجاجات فقط من هذا القبيل، بينما لم يشهد الكاف وسليانة أي احتجاجات عشوائية .

وعرفت الجهات التقليدية للتحركات الاحتجاجية ارتفاع في نسق وعدد الحركات العشوائية خلال شهر سبتمبر. ويرتبط ذلك بالأساس بمشاكل واشكاليات حياتية يومية) مثلا استمرار انقطاع مياه الشرب والمشاكل مع CPG في قفصة)، وغير العشوائية الخاضعة نسبيا لتنظيم اتصلت بغياب العدالة الاجتماعية وتباين نوعية الخدمات الأساسية المقدمة على غرار النقل والصحة والطرق وفك العزلة والبنية التحتية للمدارس والتعليم ..

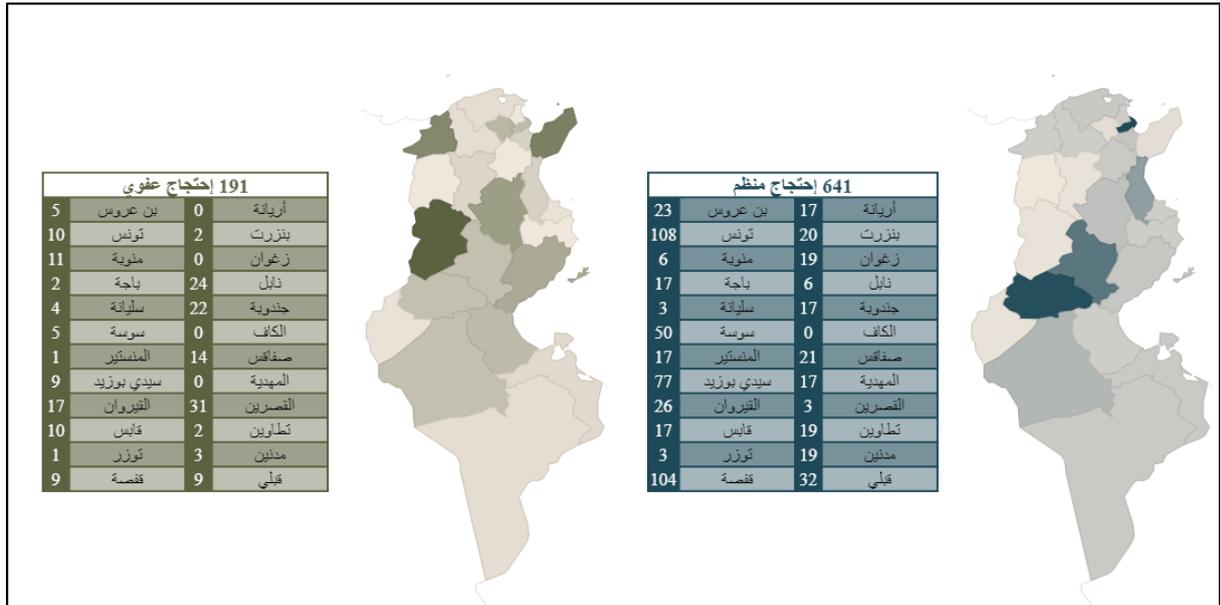
اما بالنسبة للتحركات غير العشوائية، فقد سجلت تونس العاصمة 20 تحركا في الوقت الـ\مي عرفت فيه كل من منوبة والقيروان و14 تحركا وشهدت سيدي بوزيد 7 تحركات ونفس العدد سجلته ولاية قفصة فيما يتصل بالتحركات غير العشوائية .



ويتم تقسيم التحركات الاحتجاجية أيضا في اطار تصنيف المنظمة والعفوية، وسجل شهر سبتمبر ارتفاعا في نسبة التحركات المنظمة والتي كانت في حدود الـ 77% أي ما يعادل 641 تحركا احتجاجيا في الوقت الذي بلغت فيه التحركات العفوية نسبة 23% من مجموع التحركات الاجتماعية وهو ما يمثل 191 احتجاجا .

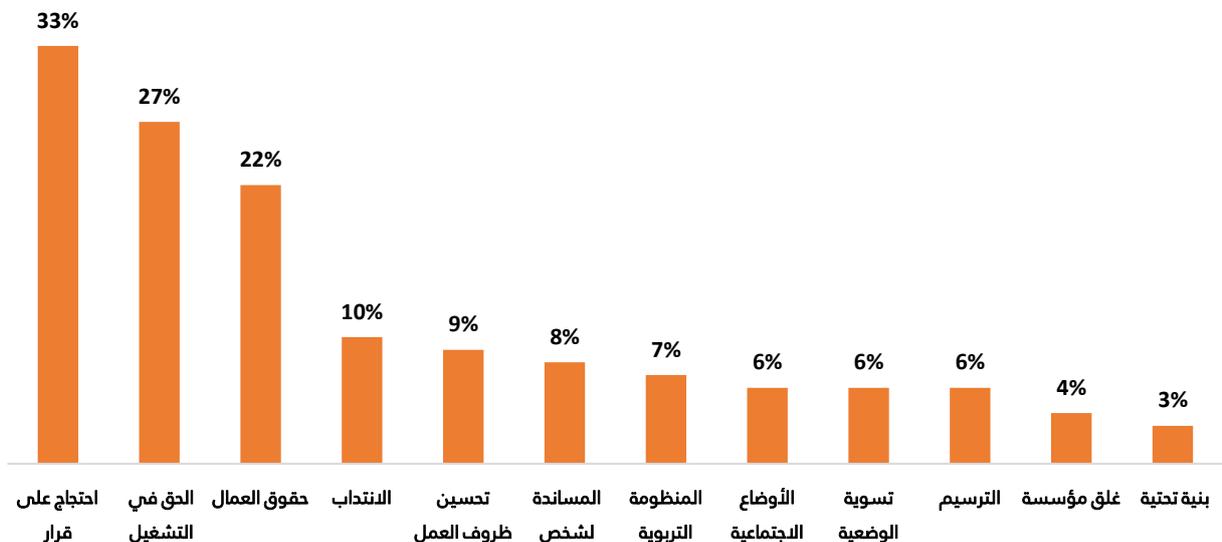


وفيما يتعلق بالتحركات المنظمة، تأتي تونس على رأس القائمة حيث تم رصد 108 احتجاجات. يليها ولاية قفصة بـ 104 احتجاجا، ثم سيدي بوزيد التي شهدت 77 احتجاجا. أما بالنسبة للتحركات العفوية، فقد سجل القصرين 31 تحركا، ونابل 24 حركة، وجندوبة 22 تحركا .

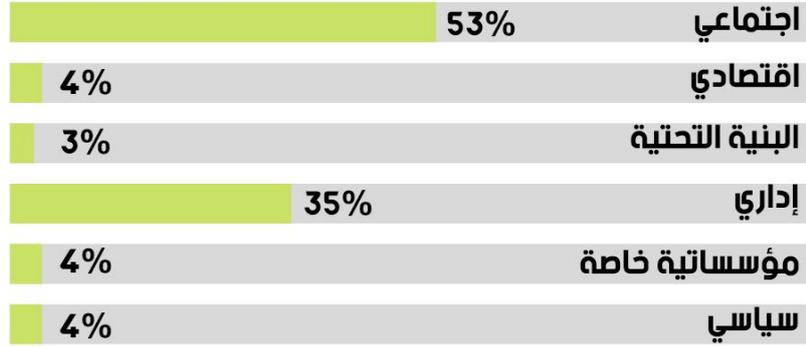


وتتعدد الأسباب الدافعة لجملة التحركات الاحتجاجية التي تم رصدها خلال شهر سبتمبر، ف 33% من التحركات كانت ضد قرارات الحكومة، و 27% مرتبطة بالتوظيف، و 22% مرتبطة بحقوق العمل، و 10% مطالبات تشغل، و 9% تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. في الوقت الذي كانت فيه 8% كتعبيرات عن دعم الشخصيات العامة، و 7% مرتبطة بالاحتجاجات ضد نظام التعليم ونوعية الخدمات المتصلة به وتتصل الأسباب الأخرى بالحق في الماء، والأمن والحماية، والنقل، والبيئة، والافتقار إلى المنتجات الأساسية، وارتفاع الأسعار، وما إلى ذلك. ويكون السبب الاجتماعي وراء 53% من الاحتجاجات المسجلة، في حين تكون 35% إدارية، و 4% اقتصادية، و 4% سياسية، و 4% تتعلق بعمل المؤسسات الخاصة.

الأسباب

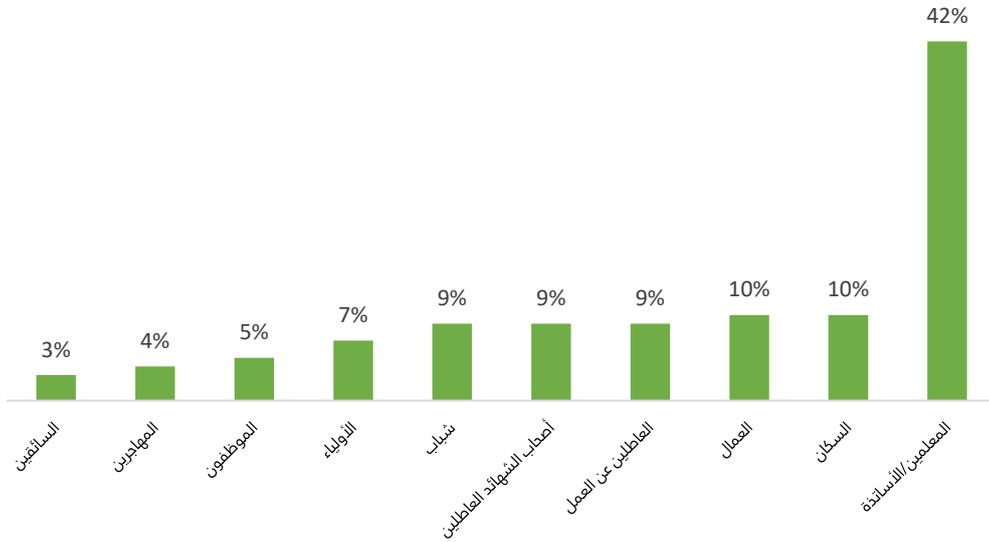


التصنيف



الفاعلون الاجتماعيون المشاركون في هذه الاحتجاجات متعددون أيضًا. اين شارك معلمو المدارس في 42% من هذه التحركات. وشارك أشخاص من مناطق مختلفة بنسبة 10% وساهم الشباب بنسبة تصل إلى 9%. الاولياء كانوا في 7% من المتظاهرين، والموظفون يشكلون 5% من المحتجين ومثل العاطلون عن العمل من حاملي الشهادات العليا 9%. ويمثل المهاجرون 4% من الاحتجاجات وسائقي سيارات الأجرة 3% ونشطاء مختلفون 3%.

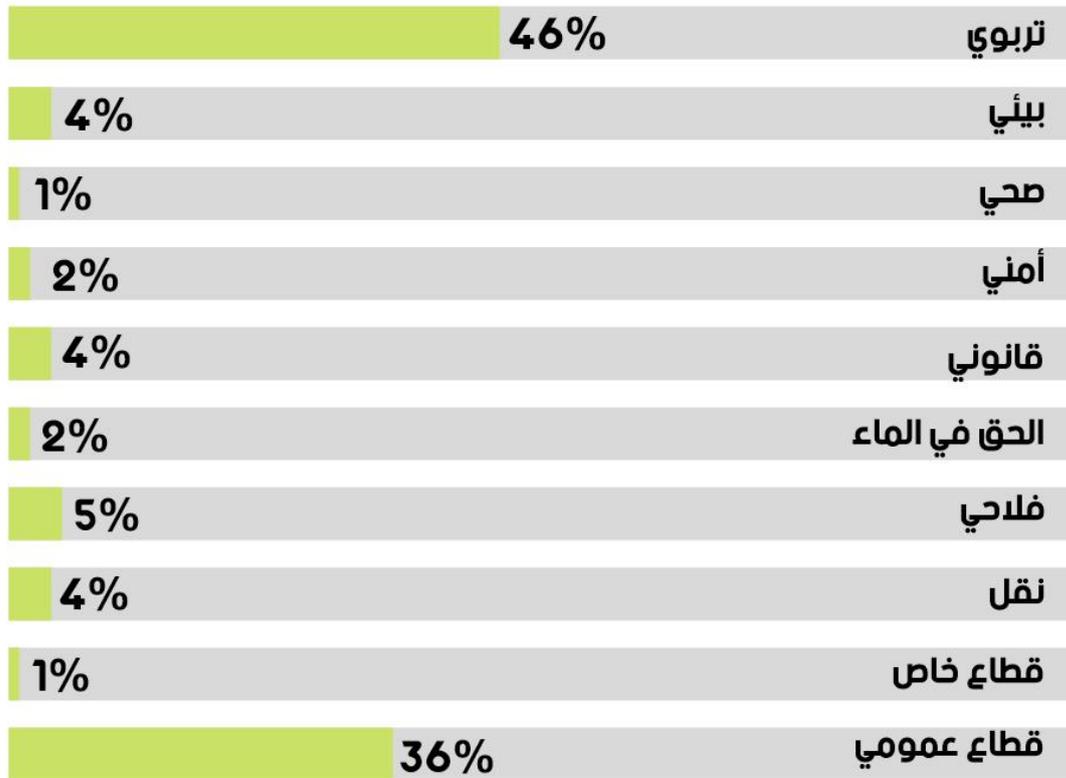
الفاعلون



ويشترك مختلف الفاعلون الاجتماعيون من أولياء ومعلمون وتلاميذ ومواطنون فلاحون وعمال في ضعف تفاعل الدولة والهيكل الحكومية الرسمية الجهوية والمركزية رغم ان الاحتجاجات المسجلة ليست مجرد تعبير عن الغضب، ولكنها أيضًا مطالبة بالاعتراف بهم كمواطنين لهم حقوق ومطالب شرعية .

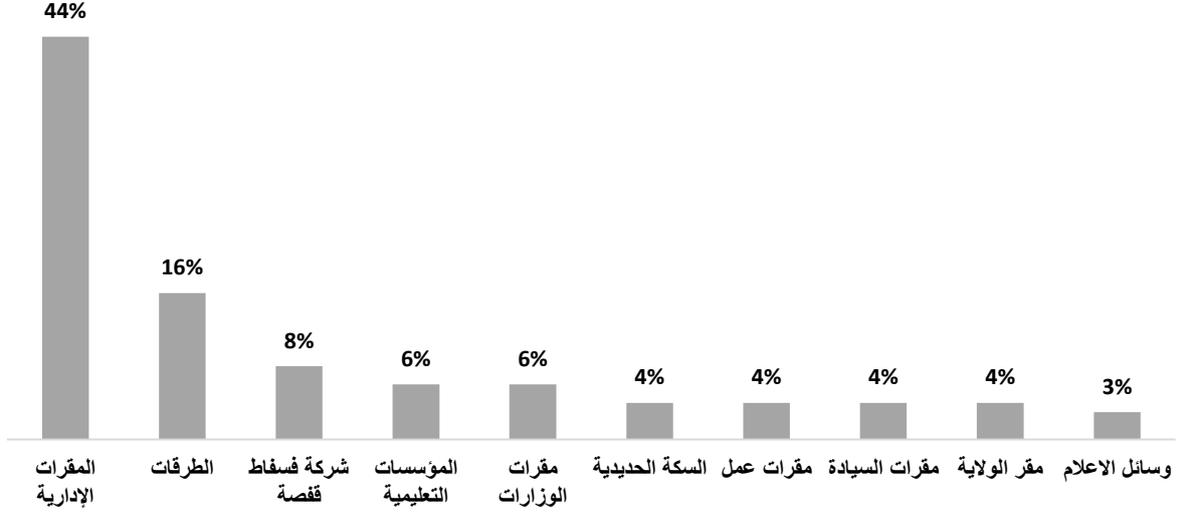
وتتوجه مختلف التحركات الاحتجاجات بشكل أساسي نحو السلطة المركزية ومثلت نسبة 56% من المجموع العام وتحديداً الحكومة بنسبة 48% (وزارة التعليم بنسبة 35%، ورئاسة الحكومة بنسبة 8%، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة، ووزارة العمل، ووزارة السياحة، وما إلى ذلك). في الوقت الذي تتوجه المطالب الأخرى نحو السلطات الجهوية، والبلديات، والشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه، ويستهدف قطاع التعليم بنسبة 46% والقطاع العام بشكل عام بنسبة 36%. هذا بالإضافة إلى جهات أخرى، كوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية بنسبة 5 في المائة، والقطاع البيئي، والقطاع القانوني، وقطاع النقل بنسبة 4 في المائة على التوالي، إلخ .

القطاع

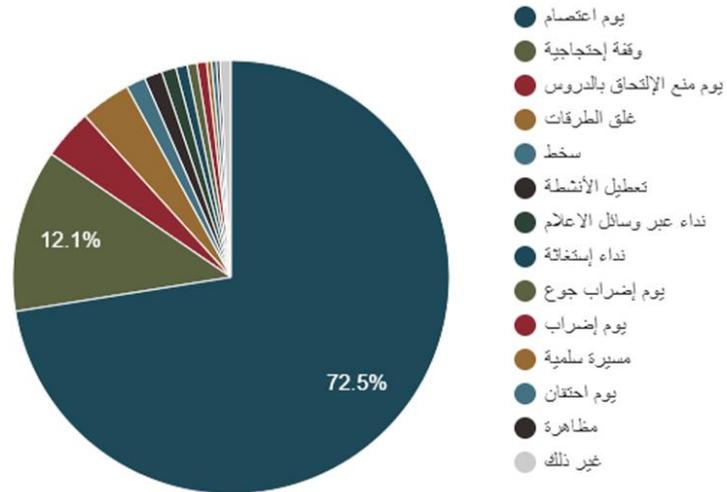


أما بالنسبة للفضاءات التي دارت فيها الاحتجاجات فهي في الغالب مقرات إدارية بنسبة 44% واحتضنت 364 احتجاجاً وصلت في 129 منها إلى غلق طرقات. و 8% أي 66 احتجاجاً وقع في مباني شركة فسفاط قفصة. وجرت نسبة 6 في المائة في المؤسسات التعليمية ونسبة 6 في المائة أمام الوزارات. وشملت الاحتجاجات الأخرى أماكن العمل والمباني العامة ومقر الحكومة ووسائل الإعلام ومقرات البلديات والقصر الرئاسي والمستشفيات وما إلى ذلك .

الفضاءات



72.5% من الاحتجاجات (في أيام) هي اعتصامات. في الوقت الذي مثلت فيه المسيرات الاحتجاجية 12.1% من إجمالي الحركات، تليها قطع الطرق، والتعبير عن السخط، ومنع الأنشطة، والنداءات عبر وسائل الاعلام، ونداءات الاستغاثة، والإضراب عن الطعام، والمسيرات السلمية، وأيام الاضراب، والمظاهرات، إلخ .



الاعتصامات كانت الأعلى في حسب العدد والأيام. حيث تم تنظيم 30 اعتصامًا خلال شهر سبتمبر، وهو ما يعادل 603 يوم اعتصام في جميع أنحاء البلاد .

وحافظت خلال شهر سبتمبر 2022، الحركات الاحتجاجية الاجتماعية على مسارها الدوري المعتاد صلب مطالبها الاجتماعية والسياسية، وفي توجهها نحو السلطات السياسية (رئاسة الجمهورية والحكومة والسلطات المحلية والإدارات) على أمل تدخل عاجل، علما وان عدد لابس به من التحركات حملت في مطالبها طول ومقترحات للسلط المعنية من اجل تغيير واقعها .

وشملت المطالب الحماية الاجتماعية والمطالبة باحترام «العقد الاجتماعي» بين الحاكم والمحكوم، والتعهدات والوعود التي لم تف بها اجهزة الدولة، على غرار أزمة المعلمين النواب الذين تم دعوتهم كاعوان تدريس. كما تعلق عدد منها بتصريحات لا مسؤولة لعدد من مسؤولي الدولة كانت سببا في تاجيح الوضع وخلق حالة احتقان بدل تهدئته. ها وقد تسبب تجاهل السلط الرسمية لعدد من الحركات الاحتجاجية وعدم التفاعل في اضعافها وحتى التسبب في اضمحلالها .

وقد ترافق طول شهر سبتمبر الذي يكون موعد افتتاح السنة الدراسية والجامعية ونهاية الصائفة، مع جملة من الإشكاليات التي ميزت العودة مثل ازمة النقل المدرسي في عدد من المناطق وخاصة منها الريفية والتي تشكو من العزلة ونقص الإطار التربوي مع عودة قوية في طرح ملف المعلمين النواب الذين تنكرت فيه وزارة التربية لتعهدات ولمسار التسوية على دفعات الذي سبق واتفقت حوله معهم .



وتتواصل تحركات المعطلين عن العمل ممن طالبت بظالتهم على خلفية إلغاء الرئيس قيس سعيد للقانون رقم 38-2020 المؤرخ 13 أوت 2020، وهو تحرك يتشابه مع ذلك الذي يخوضه حاملي الشهادة التطبيقية في التعليم والتدريس، التي تم تسويقها - منذ بدايتها -

في سياق قدرتها العالية المزعومة على التوظيف، ليجد خرجها انفسهم امام اية انتداب غير قانونية ومستقبل مهني مجهول .

بالإضافة إلى ذلك، تم فرض حواجز أمام الوصول إلى المدرسة على الطلاب، من خلال فقدان وسائل النقل، وعدم كفاية البنية التحتية، ونقص كما تعلق الاحتجاجات المسجلة خلال شهر سبتمبر في جزء كبير منها بالعودة المدرسية والجامعية، كان أبرز الفاعلين فيها اولياء التلاميذ، وارتبطت بوضعية المدارس وغياب النقل المدرسي وفقدان مياه الشرب او مياه نظيفة داخل المؤسسات التربوية، وتدهور حالة الجدران والأسطح، واكتظاظ الاقسام الدراسية، والعودة للتدريس ضمن فرق، إلخ. ووصلت التحركات فيما يتصل العودة المدرسية حد الاعتصامات وغلق طرقات في منطقة حاسي الفريد بولاية القصرين وطبرية في منوبة وفوشانة في بن عروس والرديف في قفصة، وسوق الأحد في قبلي ..

وفي تحرك اخر أقدم الاولياء في سيدي بوزيد على اغلاق الطريق بين معتمدية بوزيان ومنطقة الخرشف للمطالبة بتعبيد الطريق. في نفس الوقت قام سكان منطقة «الكرمة» من معتمدية المكناسي بسيدي بوزيد بإغلاق الطرق التي تربط بين محافظة قفصة وصفاقس لطلب حافلات لنقل أطفالهم من المدرسة الثانوية إلى القرية .



وتشير اليات الاحتجاج المعتمدة من قبل الاولياء عبر قطع الطريق او الاعتصام داخل المؤسسات التربوية او منع أبنائهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة الى محاولاتهم استعمال أطفالهم الذين يفترض انهم الفئة الأكثر احاطة من قبل الدولة ومؤسسات للضغط من اجل

الاستماع الى مطالبهم والتفاعل معها بما ان منع التلاميذ من الذهاب الى المدارس اكثر تأثيرا على مؤسسات الدولة من رفع شعار الحق في التعليم .

وبعيدا عن العودة المدرسية والجامعية، كان مشكل البنية التحتية وحالة الطرقات السيئة محفزا لعدد هام من الاحتجاجات في عدد من ولايات الجمهورية ، مثل الهوارية وسليانة وباجة وبوعرادة. وكانت على خلفية حالة العزلة التي تعيشها عدد من المناطق وتمنع متساكنيها من حقهم في التنقل كما تعيق قيامهم بأشغالهم الفلاحية وقضاء حاجياتهم اليومية. ولذلك فإن الشعور بمنعهم من الحصول على الحقوق الأساسية بسبب أوجه القصور في الدولة دفع السكان إلى الاحتجاج .

كما تسببت مشاكل الصرف الصحي في منطقة صاحب الجبل في الهوارية في غضب السكان على خلفية ما خلفته من روائح وسيول من شأنها ان تهدد متساكني المنطقة بالإصابة بأمراض. وهو مشكل يعود الى سنة 2012 وعجزت بلدية المكان على حله نهائيا. وفي هذه الحالة . الاحتجاجات لا تعد مجرد تعبير عن السخط، بل هي تنزل في سياق محاولة لمكافحة نظام يقتل بشكل غير مباشر مجموعات من الأفراد، من خلال عدم توفيره لمعايير النظافة اللازمة وعدم التفاعل الجدي مع مطالب المتساكنين .



وفي تطاوين وقبلي، تتواصل تحركات شركة البيئة والغراسية والبستنة للمطالبة بمسئولياتهم المتخلدة منذ اكثر من 4 اشهر وتنفيذ اتفاقية 5 نوفمبر 2022، والتي تم خلالها الاتفاق على صرف اجورهم والنظر في وضعياتهم المهنية مشددين على ان اوضاعهم الاجتماعية تتطلب تدخل عاجل .

وقد يتسبب تنكر السلطة لتعهداتها والتزاماتها تجاه المواطنين في تعميق أزمة الثقة في المسؤول، وتزيد في الشعور بالعجز لدى الفاعلين الاجتماعيين الامر الذي قد يدفع الى مضاعفته التحركات الاحتجاجية وتوجهها نحو العشوائية والعنف اكثر فاكثر. مقابل تقلص فرضيات التنظيم وتجعل إمكانيات الذهاب في إصلاحات حكومية اقتصادية سياسية اكثر صعوبة .

هذا واحتج مجموعة من الفلاحين في سليانة بسبب عدم توفر البذور والاسمدة للموسم الزراعي الجديد. والعاطلون عن العمل من حاملي الشهادت بالتحرك امام القصر الرئاسي وخاض أصحاب سيارات التاكسي تحركات للمطالبة بمراجعة التعريفة

بالإضافة إلى ذلك، شهد شهر سبتمبر في ثلاث مناسبات تحركات ليلية (بسبب نهاية الاجتماع التنظيمي في وقت متأخر) لما اطلقوا عن انفسهم في منطقة دوار هيشر " المفروزين اجتماعيا " وعرفت كل من صفاقس وقبلي أزمة في تزويد المخابز. كما نظمت عدد من الأحزاب تحركات للتنديد بتدهور المقدرة الشرائية للتونسيين ونقص المواد الغذائية الأساسية .

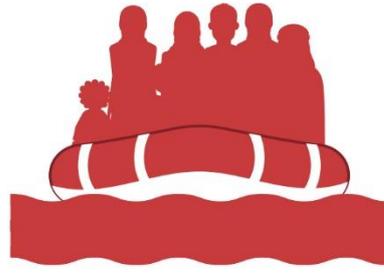


وعرف الشهر أيضا تحركات بيئية تعلقت بتأخر إيجاد حل لمشكل النفايات في صفاقس وإعلان والي الجهة خبر إعادة فتح مصب عقارب الذي كان موضوع لسلسلة من التحركات بداية السنة وتم غلقه بتوصية من رئيس الجمهورية. ورفع المحتجون شعار نريد التنمية لا القمامة في تعبيرة واضحة عن خيبة الامل في الدولة وبرامجها التي لم تنجح في انصافهم بيئيا حتى مع ما تسبب فيه المصب من إشكاليات صحية لابناء عقارب .

وفي القيروان أيضا، احتج سكان قرية سيدي إبراهيم زهار على خفية انقطاع المياه على أكثر من 133 أسرة لمدة 10 أيام. وكان مشكل العطش سببا في احتجاج كل من سكان جندوبة وتطاوين أيضا اين طالبوا بحق في الماء الصالح للشرب .

وتسبب التعامل البوليسي مع المحتجين والانتهاكات المسجلة من قبل قوات الامن في تطاوين الى تنظيم تحركات للتنديد بظروف الاعتقال وسوء المعاملة وفي بداية شهر سبتمبر اثارت وفاة احد الباعة المتجولين بسبب طلق نار من قبل عون ديوانة في حالة من الغضب والاحتقان والغليان. وفي نفس الوقت خلفت حادثة انتحار بائع متجول في مرناق بسبب سوء معاملة عون مراقبة في سلسلة من الاحتجاجات الغاضبة وفي حالة من السخط وعدم الرضا .

وتكشف التحركات والاحتجاجات وحالة الغضب العام في اكثر من منطقة بالبلاد، عن تدهور للوضع العام الذي اصبح يتسم بالسلبية ويؤشر لفرضيات كبيرة، في التوجه نحو مزيد التعكر خاصة اذا ما وضعناه في مواجهة مع ضعف العمل السياسي للحكومة وحالة الضبابية وعدم الوضوح التي مازالت تحكم فترة ما بعد 25 جويلية 2021.



تقرير حول الهجرة

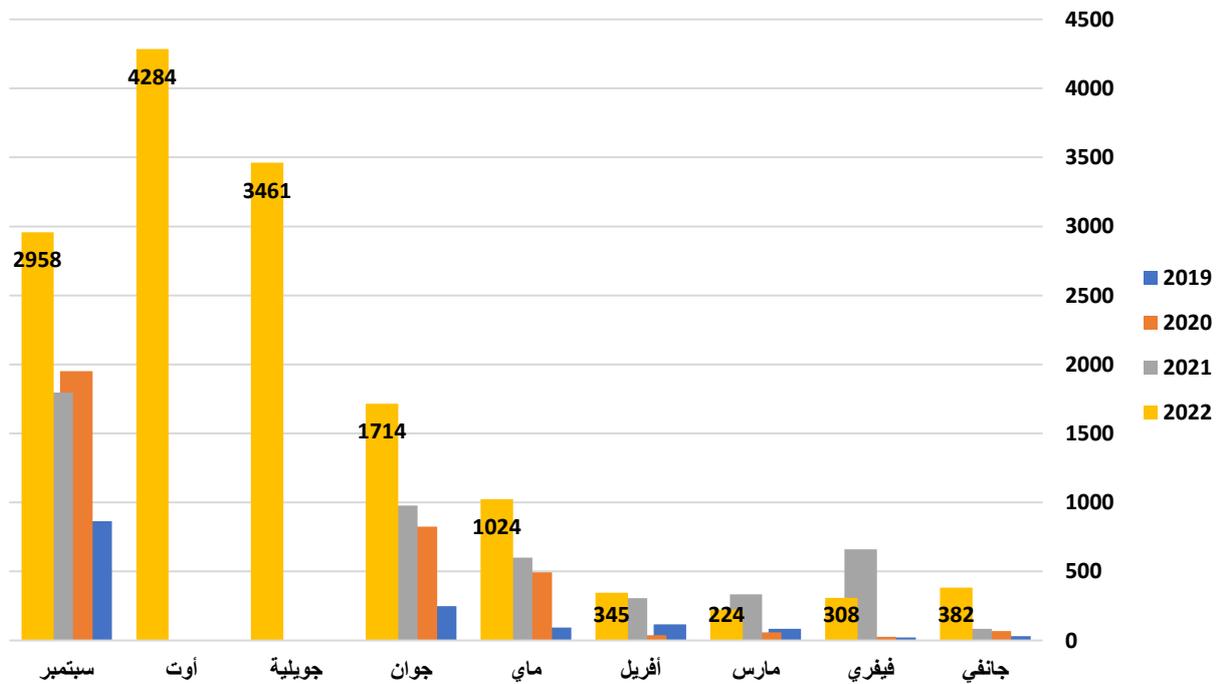
غير النظامية سبتمبر 2022

حافظت ديناميكيات الهجرة غير النظامية على تصاعدها رغم التغييرات المناخية التي رافقت شهر سبتمبر حيث نجح 2958 مهاجرا من ذوي الجنسية التونسية في الوصول الى السواحل الإيطالية مقابل 1796 خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي ارتفاع بنسبة % 39.28 في حين تم احباط 270 عملية اجتياز و منع 3883 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية و اغلب العمليات المحبطة بحرا بنسبة % 74.81 و من جملة اللذين تم منعهم من جنسيات غير تونسية بنسبة % 52.43 و البقية تونسيين و لم تتغير خارطة عمليات الاجتياز المحبطة لتشهد سواحل ولاية صفاقس النسبة الأكبر % 27.40 ثم المنستير بنسبة % 15.55

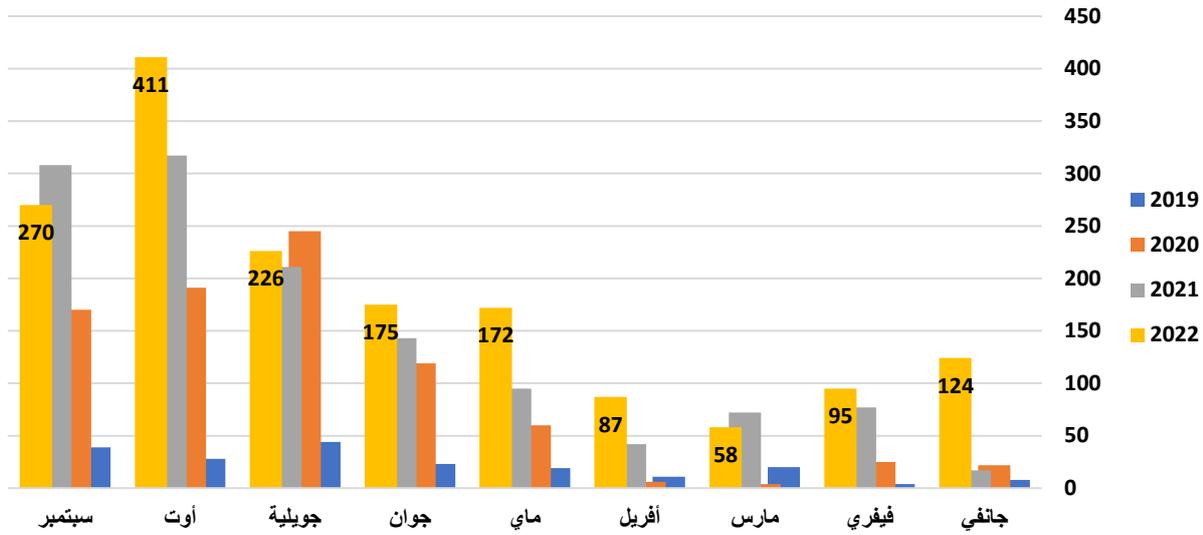
ارتفع الموت على السواحل التونسية حيث شهد شهر سبتمبر موت وفقدان 69 مهاجرا في فوجع شملت جرجيس والمنستير وبنزرت ليرتفع بذلك عدد الضحايا والمفقودين الى 544 ضحية ومفقودا منذ بداية السنة.

مقارنة بنفس الفترة فإل السنوات 2019 - 2020 - 2021 - 2022

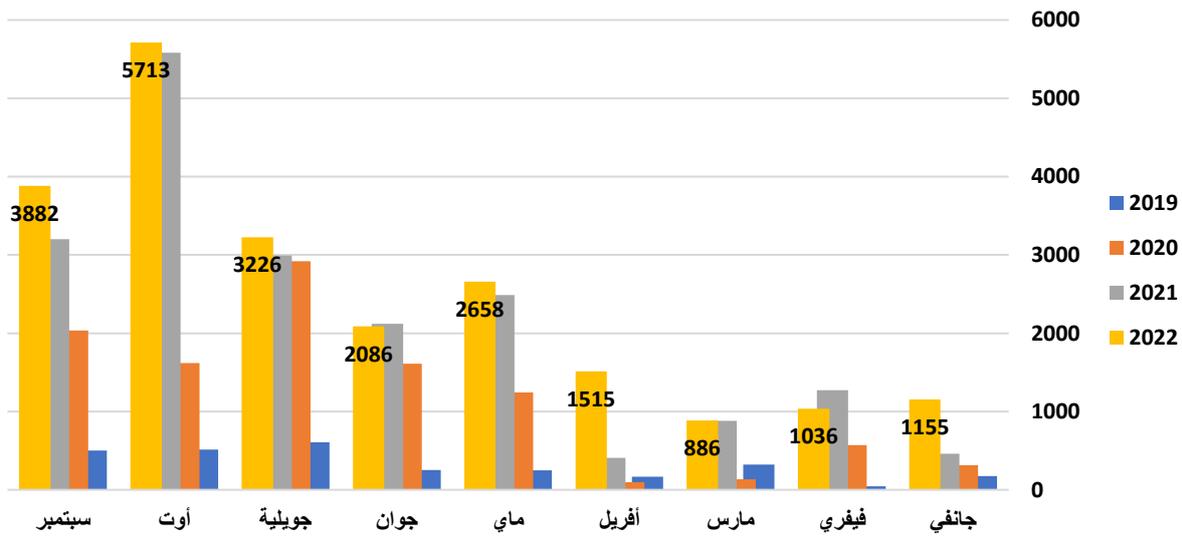
عدد الواصلين الى إيطاليا



عدد عمليات الاجتياز المحبطة

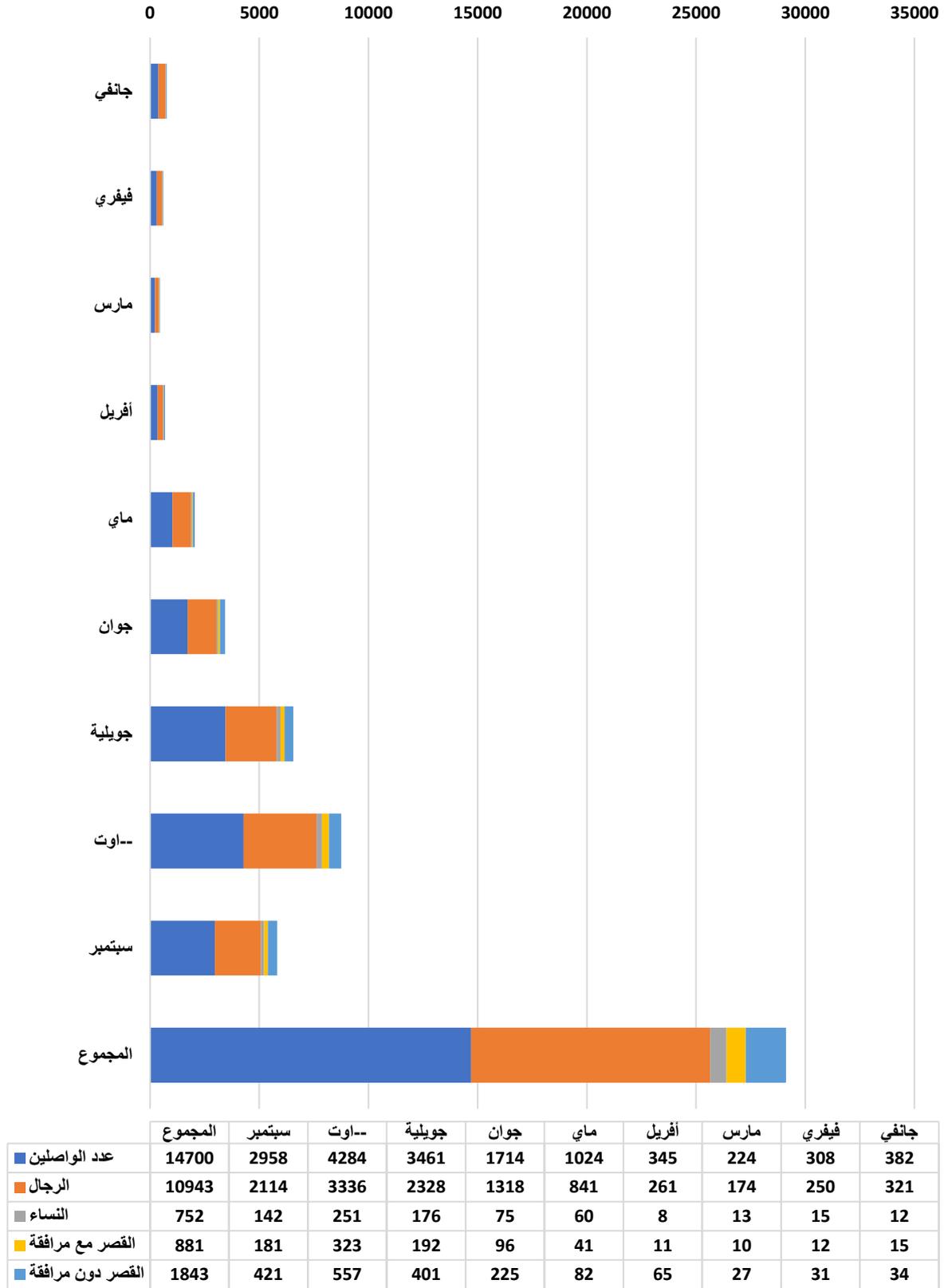


عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم

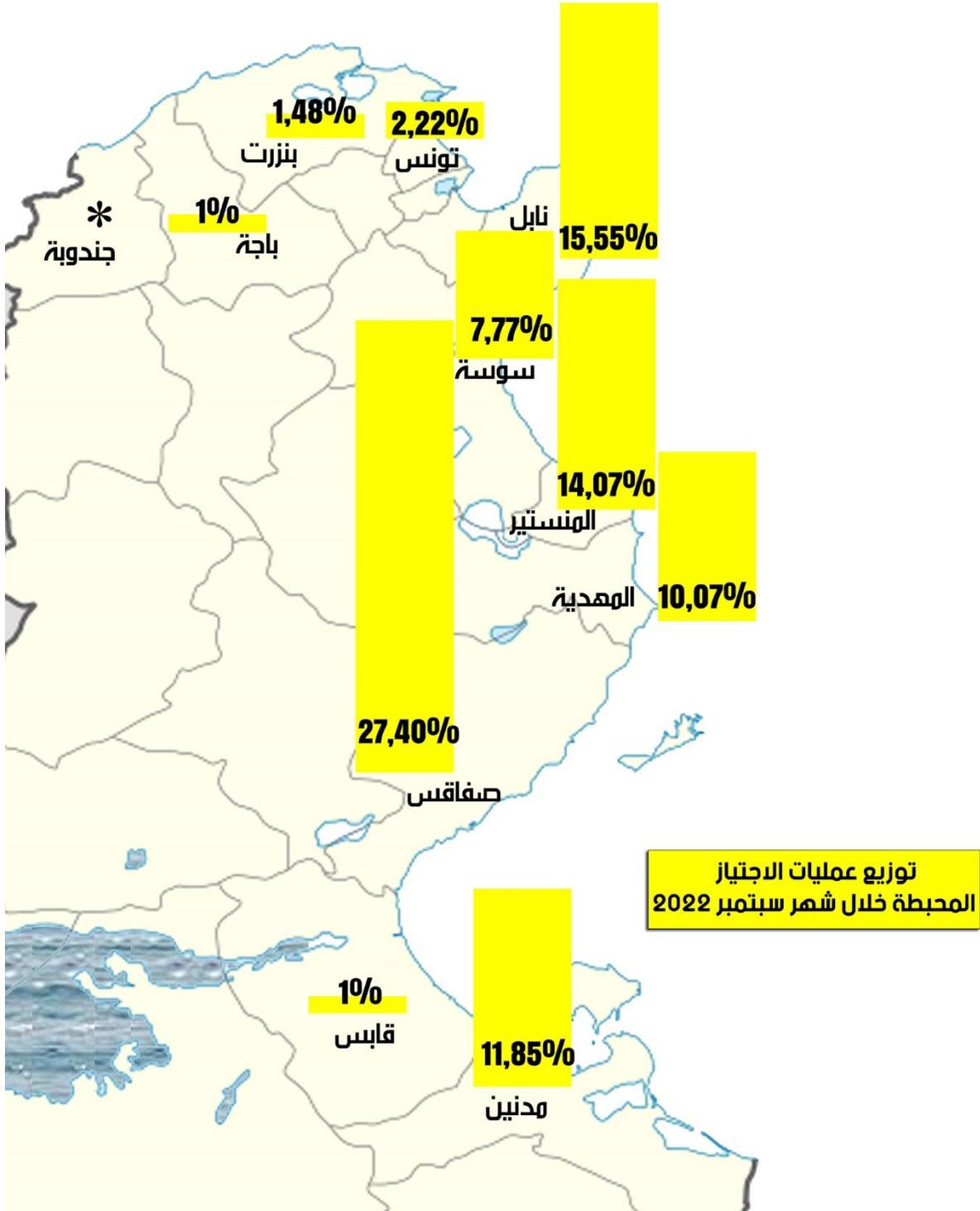


2022			2021			2020			2019			الشهر
عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى إيطاليا	
1155	124	382	463	17	84	316	22	68	177	8	31	جانفي
1036	95	308	1273	77	660	571	25	26	46	4	21	فيفري
886	58	224	882	72	334	137	4	60	323	20	85	مارس
1515	87	345	409	42	307	99	6	37	166	11	116	أفريل
2658	172	1024	2487	95	601	1243	60	494	249	19	94	ماي
2086	175	1714	2120	143	977	1611	119	825	254	23	249	جوان
3226	226	3461	2993	211	4044	2918	245	4145	608	44	262	جويلية
5713	411	4284	5582	317	4035	1621	191	2306	515	28	489	أوت
3882	270	2958	3199	308	1796	2035	170	1951	500	39	864	سبتمبر
2863	387											المعطيات المجموع
25020	2005	14700	19408	1282	12838	10551	842	9912	3838	196	2211	

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر فـرـال سنة 2022

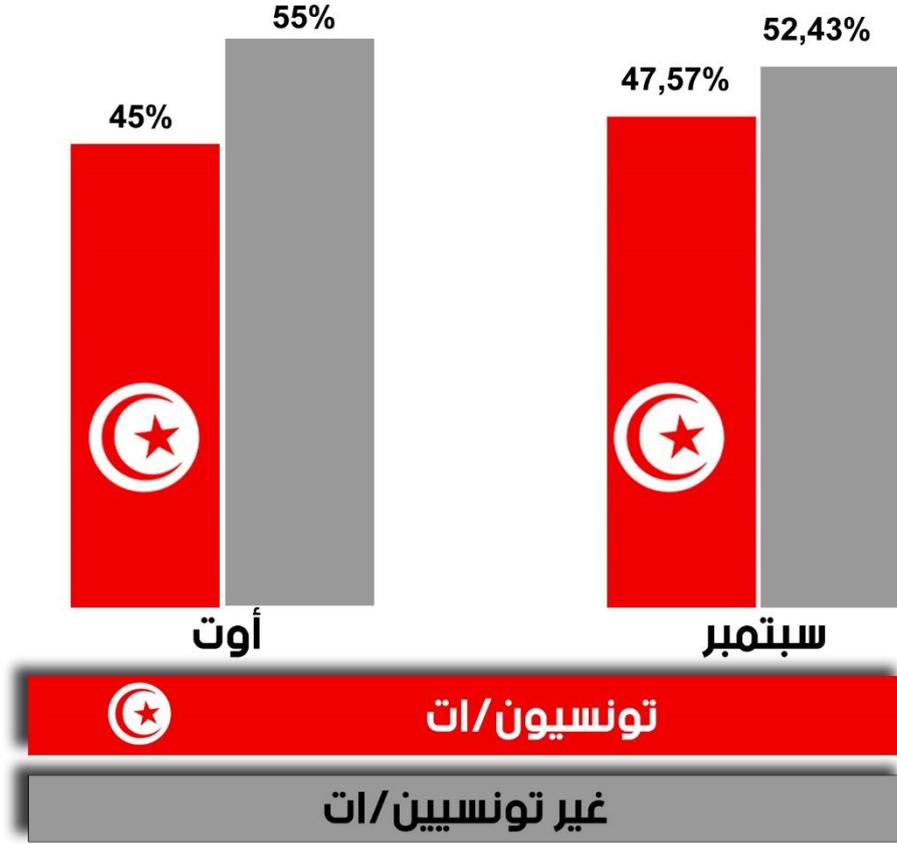


توزيع عمليات الاجتياز المحبطة مسب الجهات فرال سبتمبر 2022

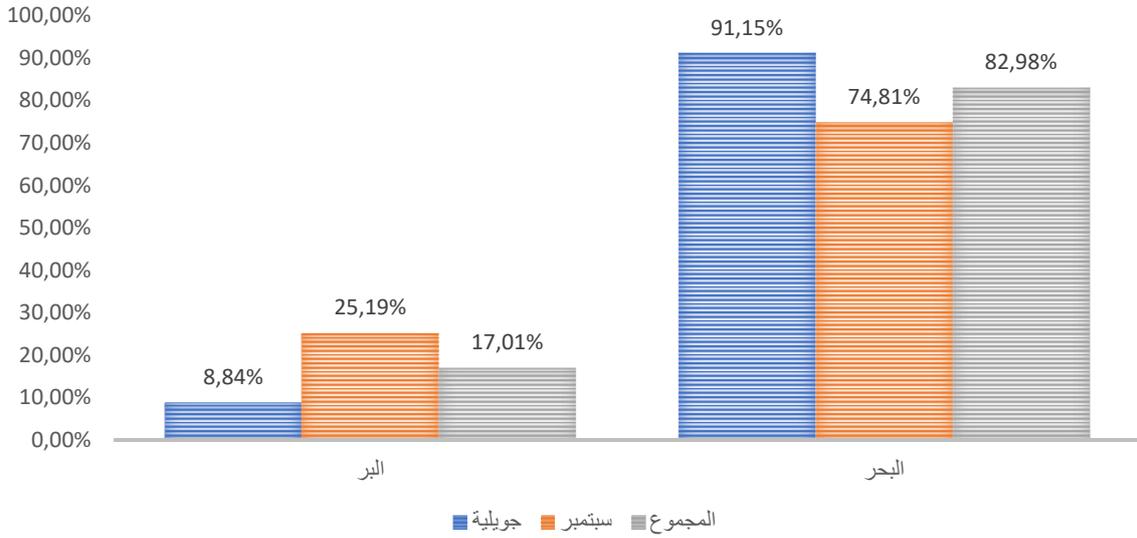


* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

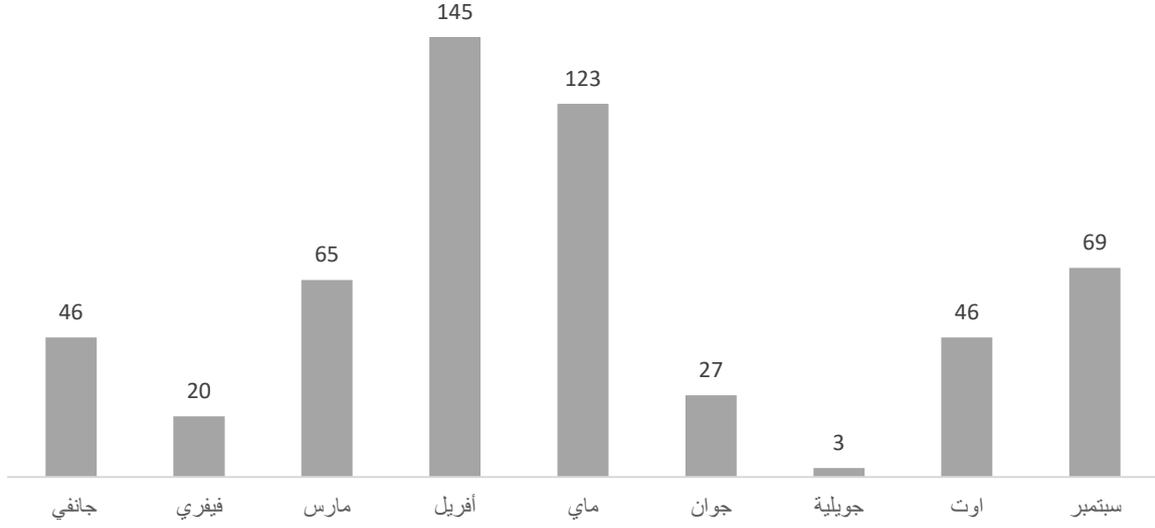
توزيع المجازين حسب الجنسيات فرال سبتمبر 2022



توزيع عمليات الامتياز المصبطة فرال 2022



مأسى الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية فرال 2022

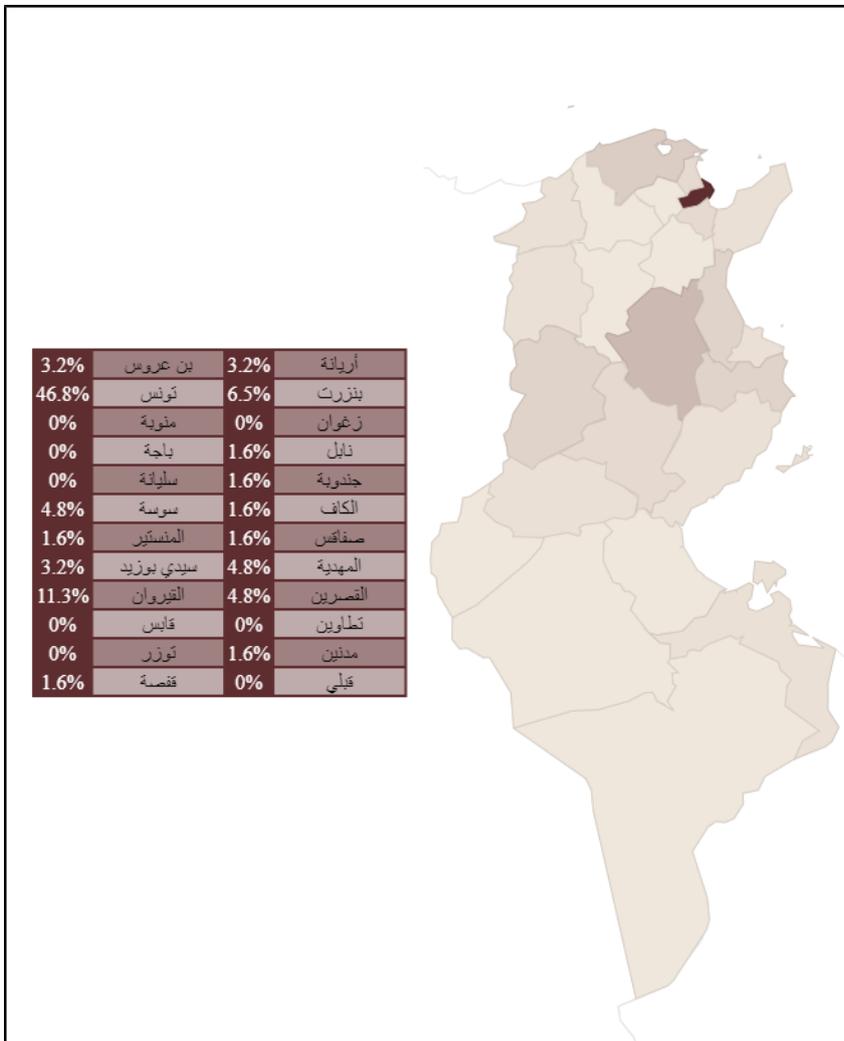


عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2022	عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2022
544	1017



العنف والانتحار ومحاولته فزال سبتمبر 2022

تواصل ارتفاع العنف طيلة شهر سبتمبر 2022 ومقارنة بالاشهر السابقة بدأ العنف بالتوسع والانتشار أكثر. وتراوحت احداث العنف المرصود طيلة شهر سبتمبر بين القتل وقتل النساء والعنف الزوجي وقتل الأمهات والطعن باللات حادة والعنف اللفظي والقذف وكذلك مقتل ديواني اثناء أدائه لواجبه المهني الخ. وقد ارتفع العنف بمعدل ثلاث مرات خلال شهر سبتمبر من ذلك تسجيل 63 حالة عنف كان لها وقعا في وسائل الاعلام والشبكات الاجتماعية.



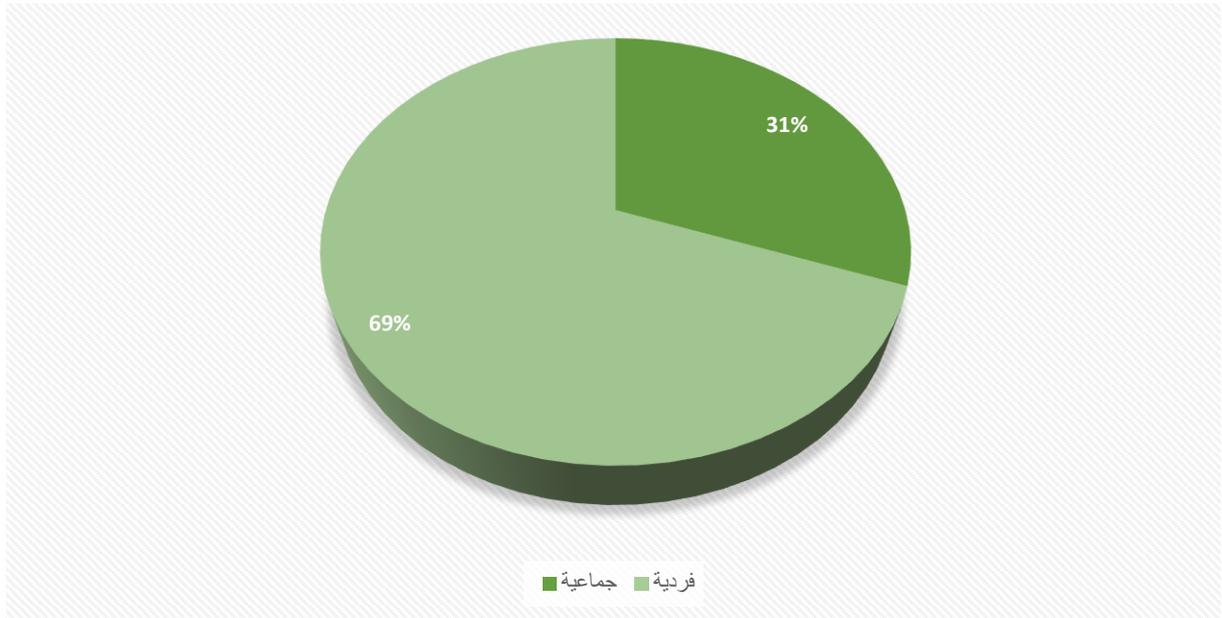
وتختلف خارطة توزيع العنف بين الجهات لتحظى ولاية تونس بمرتبة متقدمة من حيث انتشار العنف وذلك بنسبة ناهزت 46.8 بالمئة من حجم العنف المرصود تليها القيروان بنسبة 11.3 بالمئة ثم بنزرت بنسبة 6.5 بالمئة ثم المهدية والقصرين وسوسة بنسبة ناهزت 4.8 بالمئة. ويخضع هذا التوزيع الجغرافي للعنف الى عدة عوامل ديمغرافية واجتماعية من ذلك نسبة الكثافة السكانية وكذلك التهميش الاجتماعي والاقتصادي والتمثيل الاجتماعي واللامساواة.

ويظهر الذكور الأكثر ارتكابا للعنف بنسبة بلغت 81 بالمئة فيما تظهر الاناث الأقل ارتكابا للعنف بنسبة 13.8 بالمئة. كما شملت احداث العنف فاعلون من اجناس مختلفة بنسبة ناهزت 5.2 بالمئة.

اما بخصوص الأشخاص الذين كانوا ضحايا للعنف تشير الأرقام الى تصدر الذكور المرتبة الأولى بنسبة 56.9 بالمئة تليهم الاناث بنسبة 29.3 بالمئة من مجموع الأشخاص ضحايا العنف. ثم نجد في مرتبة ثالثة الاجناس الأخرى بنسبة 10.3 بالمئة علما وان 3.4 بالمئة من الأشخاص المعتدى عليهم ماتوا.



ويفيد حصاد الرصد لشهر سبتمبر ان العنف بين الافراد اغلبي بنسبة بلغت 69.4 بالمئة فيما بلغت نسبة العنف الجماعي 30.6 بالمئة.



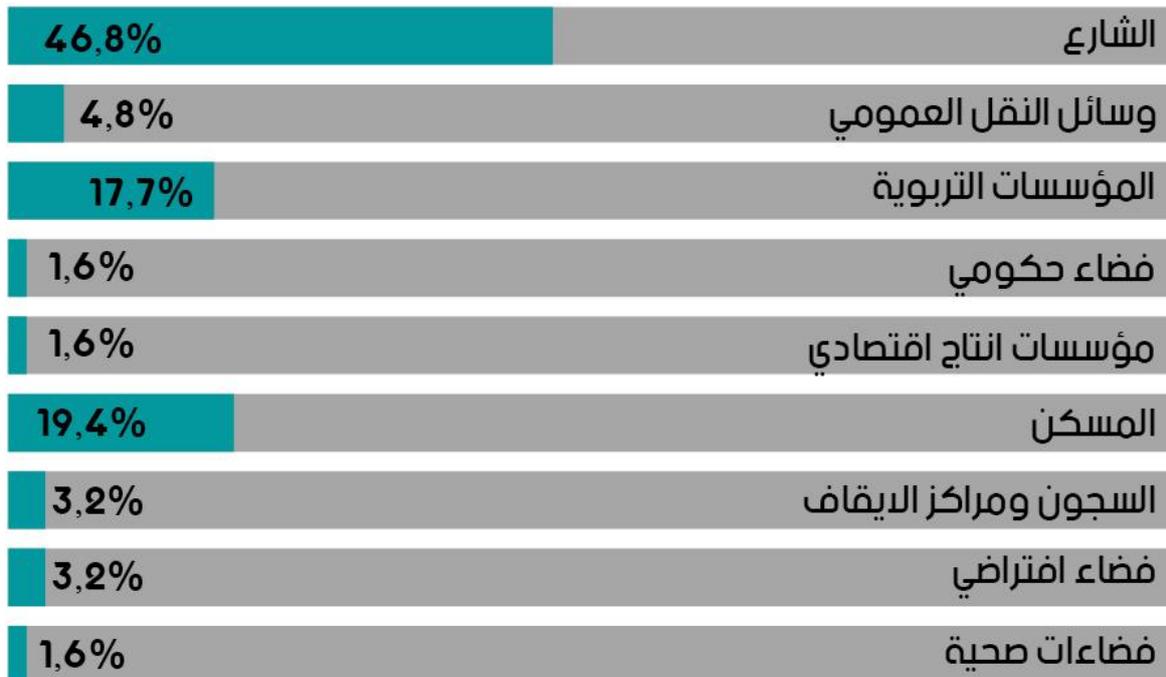
حدث العنف المرصود في مختلف القطاعات وكان العنف الاجرامي أبرز اشكال العنف المرصود طيلة شهر سبتمبر بنسبة ناهزت 84 بالمئة ويمثل العنف المدرسي نسبة 3.2 بالمئة وبلغت نسبة العنف الاقتصادي 6.5 بالمئة والعنف الاحتجاجي أيضا 6.5 بالمئة.

القطاع



تنوعت الفضاءات التي تم فيها ارتكاب العنف، ومثل الشارع اكثر الفضاءات ارتكابا للعنف بنسبة ناهزت 46.8 بالمئة من مجموع العنف المرصود. يليه المنزل كأكثر الفضاءات عنفا بنسبة 19.4 بالمئة ثم المؤسسات التربوية (مدارس ومدارس اعدادية ومعاهد) بنسبة 17.7 بالمئة. وتشهد فضاءات أخرى مثل النقل العمومي والسجون ومراكز الاحتجاز والفضاءات الافتراضية والإدارات والمؤسسات الاقتصادية والفضاءات الصحية .

المكان



ساهم التقليل من أهمية العنف في زيادة حجم الظاهرة وتنوع الفضاءات التي يُرتكب فيها. ويظهر التنديد بالعنف لكنه في طريقه نحو التضاؤل اذ ان غياب ردة الفعل القوية المنتظرة من قبل مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية يؤسس للتطبيع مع العنف، ويمثل غياب السخط تجاه العنف ورفضه، وذلك يُفترض ان يكون عمق الاطلاق في المجتمع، دافعا لدعم التعبيرات العنيفة بين مختلف الافراد والفئات الاجتماعية.

لابد من اطلاق صيحة فزع تجاه العنف / الرعب الذي يواجهه الأطفال اذ قُتل قاصر (14 سنة) طعنا بالة حادة داخل القسم من قبل زميله بسبب خلاف بينهما. وتعكس هذه الحادثة المشاكل الاسرية والتربوية والنفسية للجاني والمناخ غير الامن وغياب أجهزة الرقابة داخل المؤسسات التربوية .

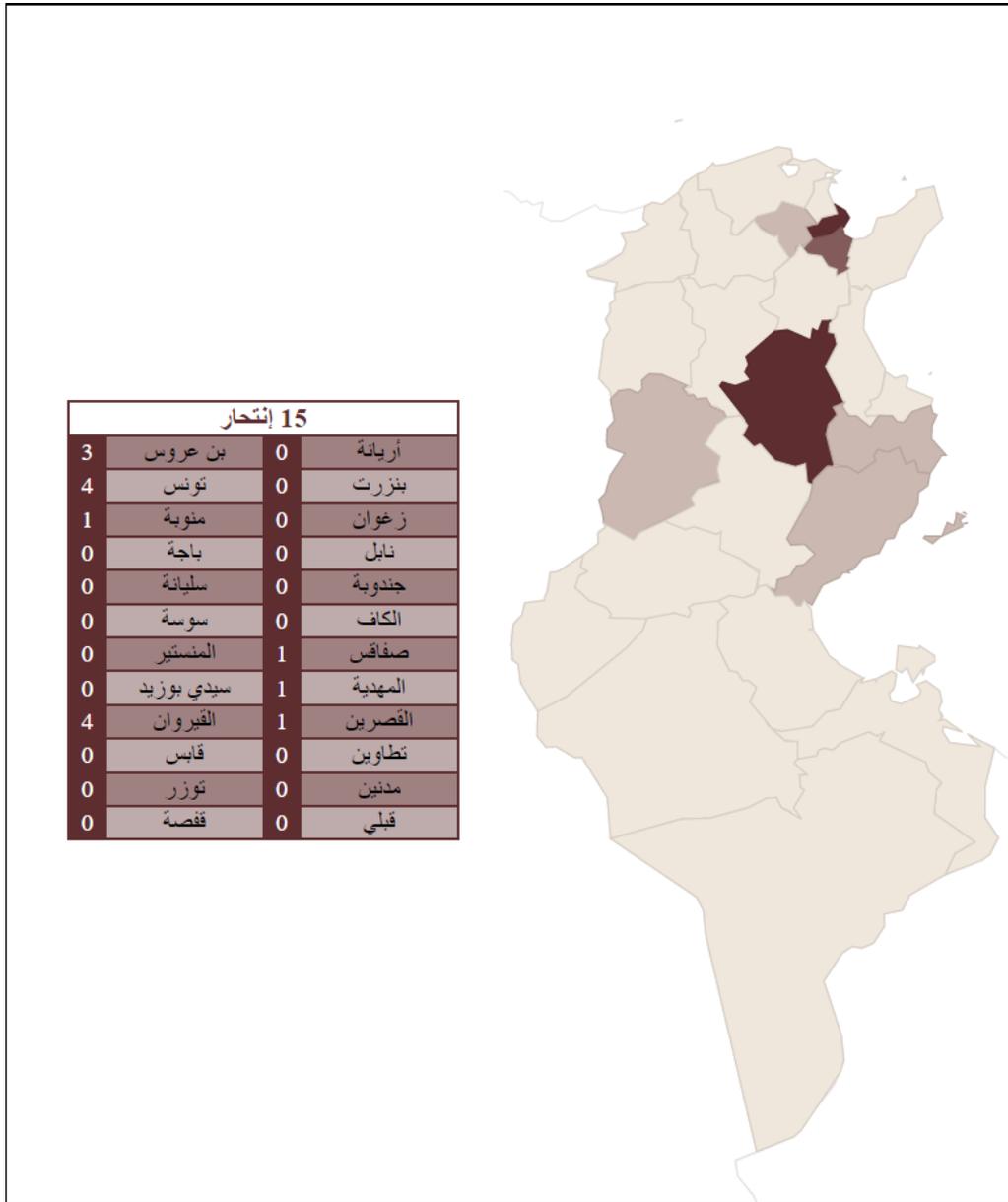
وتعكس اشكال العنف المرصود طيلة شهر سبتمبر مؤشرات العنف المنتشر صلب المجتمع. كما يعكس تنوع فضاءات العنف سلبية مؤسسات الدولة في التعاطي مع الظاهرة خاصة اذا ما تعلق الامر بأمن وسلامة مواطنيها .

هذه الزيادة المطردة للعنف داخل المجتمع تظهر حالة احباط جماعي وردات فعل غير مدروسة وفشل في العلاقات الاجتماعية وصعوبة بناء روابط لا تنطوي على العنف او المواجهة.

الانتحار ومحاولته

فراغ شهر سبتمبر 2022

بلغ عدد حالات ومحاولات الانتحار المرصودة طيلة شهر سبتمبر 15 حالة وذلك من خلال عينة الرصد التي يتم الاشتغال عليها. هذا الرقم هو الارتفاع مقارنة بالاشهر الماضية وهو يعكس حالة العنف ضد الذات، وسجلت ولايات القيروان وتونس وبن عروس 11 حالة ومحاولة انتحار تليها ولايات منوبة وشفافس والمهدية والقصرين بمعدل حالة واحدة لكل ولاية.

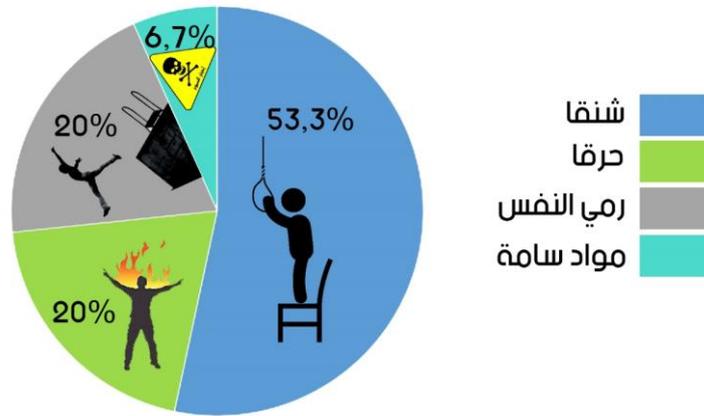


عامل ينتحر شنقا في مقر عمله في القصرين، القاء النفس من الطابق الرابع، رجل ينتحر بإلقاء نفسه امام القطار في المهديّة، انتحار شاب شنقا في مزرعة بوادي الليل، انتحار امرأة اثر خلافات زوجية، انتحار بالغين حرقا في فضاءات عامة ومكشوفة، محاولة انتحار شاب تونسي في احدى سجون إيطاليا، الاعتداء على النفس من قبل تونسيين في عدة سجون ايطالية، الانتحار شنقا في فضاء منزلي، انتحار بائعين متجولين اثر خلافات مع الشرطة.

هكذا يظهر الفعل الانتحاري متأرجحا بين الفضاء العام والخاص. اذ وقعت ثمانني محاولات وحالات انتحار في فضاءات خاصة أي المنزل فيما وقعت بقية الحالات والمحاولات في مؤسسات خاصة واهيانا في الشارع واهيانا في مراكز احتجاز وفي السجون الايطالية.

ومست الأسباب جوانب شخصية وعلائقية وعائلية واجتماعية. وهي متغيرة بحسب كل ضحية لكنها في المطلق مرتبطة بنزاعات اسرية ومشاكل زوجية واضطرابات نفسية غير معالجة وهشاشة اجتماعية أصبحت لا تطاق بالإضافة الى سوء المعاملة والترهيب.

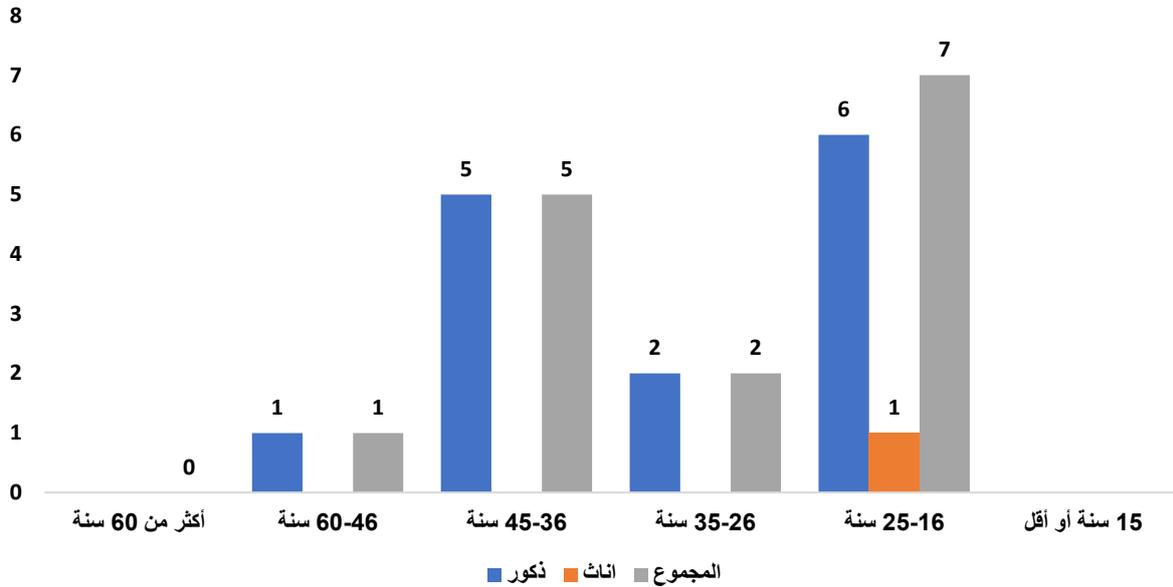
ومثل الانتحار شنقا أبرز اشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 53.3 بالمئة يليه الانتحار حرقا بنسبة 20 بالمئة وكذلك الانتحار او محاولته عبر القاء النفس بنسبة 20 بالمئة فيما حاول 6.7 بالمئة من الضحايا الانتحار عن طريق تناول الادوية.



يظهر التباين بين الجنسين فالذكور هم الضحايا الأبرز للانتحار ومحاولته طيلة شهر سبتمبر وذلك بنسبة 93.3 بالمئة من مجموع الضحايا فيما لا تتجاوز نسبة الضحايا الاناث 6.7 بالمئة. هذا التباين يرتبط بعوامل نفسية واجتماعي

وثقافية ولكن أيضا هناك إضفاء لمحاولات وحالات انتحار الاناث لأسباب تتعلق بالخطاب العام المحافظ.

وتأتي الفئة العمرية 16-25 سنة في مرتبة أولى من بين ضحايا حالات ومحاولات الانتحار وذلك من الجنسين وتأتي الفئة العمرية 36-45 سنة في مرتبة ثانية.



يعكس الانتحار او محاولته، كعنف موجه ضد الذات أي كانت حجة او دوافعه، سلوكا عنيفا هو مؤشر لحالة عدم ارتياح متعددة الأسباب، والمرور الى الفعل الانتحاري او لارتكاب العنف ضد الذات يعني عدم كفاية وسائل الدفاع الذاتية والخارجية التي من شأنها ترميم التوازن النفسي والعلائقي والبيئي. ويغذي عدم القدرة على مكافحة هذا الشعور بالضيق من قبل وسطاء مثل العنف بين الافراد والاحتجاج السياسي والابداع الفني والعلاج النفسي الى المرور نحو الفعل الانتحاري.

ويظل الانتحار نتيجة منطقية لفشل السياسات العامة التي لا تستثمر في الصحة النفسية ولا تسمح بنفاذ الفئات الهشة والمهمشة لخدمات الرعاية الصحية النفسية والتي تاكدت الحاجة اليها في ظل ازمة اقتصادية وسياسية .

مع انخفاض الميزانية المخصصة للصحة النفسية، تظل الممارسات العلاجية غير موجودة ولا يمكن الوصول إليها. يمكن أيضًا ملاحظة حواجز الوصول على مستويات متعددة ، مما يمنع الفئات المهمشة اجتماعياً واقتصادياً من الاستفادة. لا يمكن أن يكون "المتخلفون عن الركب" بسبب المعلومات المضللة والعيوب في سياسات الرعاية النفسية والعنف الرمزي الذي يوصم الاضطرابات النفسية ويضيفها على الثقافة من خلال منع الأفراد المهمشين بشكل مباشر أو غير مباشر من الاستفادة منها.

في حادثة انتحار البائع المتجول في مرناق اثر خلاف مع الشرطة البلدية تم تفسير الحادثة بخلافات عائلية عاشها الضحية مؤخرًا. صحيح أن معاناة الفرد يمكن أن تكون متعددة بالفعل، ويمكن أن تتعايش النزاعات الأسرية والمجتمعية ولا يتم التغاضي عن أي منهما .

ويشهد تاريخ تونس والعالم العدد الكبير من حالات الانتحار التي حدثت نتيجة للصراع مع السلطة وعملاتها أي ان مثل هذه الاختلافات قد تكون فعلا مدمرة للشخص نفسيا واجتماعيا. وتمثل التضحية بالنفس امام الشعور بالاقصاء السياسي طريقة للتعبير عن الرفض، عبر الجسد، للتمييز الاجتماعي.

وتدفع السياسات الأوروبية القمعية ضد المهاجرين التونسيين في مراكز الاحتجاز الى انتشار حالات ومحاولات الانتحار. ويتواجد 1745 تونسيا في السجون الإيطالية من بينهم 12 انثى ويعزز التواجد في أماكن الاحتجاز هذه لدى هؤلاء السجناء التونسيين الشعور بأنهم يواجهون مأزقا غير متوقع قبل المغادرة ومواجهة مؤسسة قمعية تدفعهم إلى الانتحار ومحاولات الانتحار وأعمال التخدير.

وتظهر حالات ومحاولات الانتحار وسيلة للقطع مع الحياة وهي أيضا نتيجة للعنف الرمزي الممارس ضد التونسيين.

وتمر الوقاية من الانتحار عبر وضع عوامل عديدة قيد التساؤل: الفقر، الاضطرابات العقلية، الازدلال الذي يتعرض له، عنف أعوان الشرطة، الخلافات الزوجية، غياب المساعدة الاجتماعية الكافية للتغلب عليها. هناك إجراءات سياسية يمكن اتخاذها لمقاومة الانتحار والحد من تطور الاكتئاب داخل المجتمع.

الخاتمة

خلال شهر سبتمبر استمرت الاحتجاجات في التطور مقارنة بالأشهر السابقة. كما زاد العنف وحالات الانتحار، وتعكس هذه المؤشرات حالة احتقان اجتماعي في سياق مازوم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وتساهم صعوبات التنظيم وتشنت الاحتجاجات في الإبقاء على الحركات الاجتماعية مجزأة. ومع ذلك ونظرا لخصوصية السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي يمكن لهذه الحركات أن تستمر في التطور خلال الأشهر المقبلة بطريقة متزايدة.

ان العوامل الدافعة للاحتجاج والعنف والانتحار متشابهة والفرق الوحيد بين هذا الثلاثي هو الطريقة التي يختارها الافراد لممارسة الحالة التي يعيشونها. وهي دون شك تظهر رغبة في اختراق الفضاء العام والسياسة والتي تظل مساحة حصرية للناس المهمشين.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز - عدد المجتازين - توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر - تحديد الجهات التي ينحدرون منها - وضعيتهم الاجتماعية - عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وبرز التحولات.

- عمليات الاجتياز المحبطة: يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون...)
- الواصلون الى السواحل الأوروبية: هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوروبية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.